مجلة دراسات دوليّة

**اسم المقال:** أثر المتغيرات الدولية والاقليمية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي التركي نموذج احداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
**اسم الكاتب:** م.د. جاسم يونس محمد
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6803
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/03 02:20 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

# اثر المتغيرات الدولية والاقليمية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي التركي نموذج احداث ١١ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١

**المدرس الدكتور**

**جاسم يونس محمد**

**قسم الدراسات الاسيوية**

**مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد**

**المقدمة**

لم يكن يوم الثلاثاء المصادف ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ حدثاً داخلياً امريكياً فحسب، بل أنتجت الهجمات في الساعة ٩,٠٠ صباحاً من ذلك اليوم على برجي مركز التجارة العالمي والبنتاغون (وزارة الدفاع الأميركية) في نيويورك وواشنطن اختلالات دولية وإقليمية لا زال العالم يعاني منها، وربما سيستمر الحال في المستقبل المنظور بسبب تبني الإدارة الأميركية سياسة عالمية ظاهرها محاربة ما أسمته أمريكا (بالإرهاب الدولي). لكنها تحمل في داخلها نوايا ومطامع أمريكية لبسط هيمنتها على العالم.

إذ قسم العالم إلى جزئين وفق الرؤية الأميركية بدون أي ترخيص دولي بهدف خدمة المصالح الأمريكية وحسب، القسم الأول هو مع التحالف الأميركي ضد ما يسمى (بالإرهاب الدولي). والقسم الثاني هو خارج تلك النغمة الأميركية والذي يعدً وفق التصورات الأميركية مخالفاً للتحالف الدولي الذي تتزعمه الولايات المتحدة ويجب محاربته!!!!

وبالرغم من كون تركيا تبعد عن نيويورك وواشنطن آلاف الكيلومترات لكنها تأثرت بأحداث ١١أيلول/سبتمبر، بسبب الارتباطات الجيوسياسية والأمنية مع الولايات المتحدة الأميركية وحلف الناتو، وموقف صانع القرار التركي من تلك الإحداث لإشراك تركيا في أي جهد عسكري أو امني مع دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، على أمل تفهم الغرب لتطلعات تركيا في الترتيبات الدولية والإقليمية، ونظرة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لتركيا بعد المتغيرات الدولية والإقليمية منذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين.

وفي ظل تلك التعقيدات الدولية سيحاول هذا البحث طرح فرضية يحاول إثبات صحتها مفادها (إن إحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أثرت على صانع القرار السياسي الخارجي التركي وأملت على تركيا تبني سياسة خارجية وضعتها اثر ذلك في صيرورة الإحداث الدولية، وستنعكس ذلك على المحيط الدولي والإقليمي ومنها على الوطن العربي).

ويطرح البحث عدة تساؤلات لعل أبرزها: ما هي اثر المتغيرات الدولية والإقليمية

على عملية صنع القرار السياسي الخارجي؟ ثم ما هي طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه تركيا قبل إحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؟ ثم ما هي سمات الموقف التركي من إحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؟.

وقد سخر هذا البحث عدة وسائل وأدوات بحثية لإثبات فرضيته، منها استخدام المنهج التحليلي لتفهم المواقف، وتحليل طبيعة ردود الفعل التركية والأمريكية، بعد إحداث ١١ أيلول، ثم استخدام المنهج الوصفي لتفحص أسس السياسة الخارجية الأمريكية قبل وبعد إحداث ١١ أيلول/سبتمبر، وهذا لا يعني في النهاية إهمال توظيف المناهج العلمية الأخرى استناداً إلى حقيقة مهمة مفادها تسخير كل المناهج البحثية والأكاديمية وعدم التعويل على منهج محدد لاستكمال أسس البحث العلمي.

وتتألف هيكلية البحث من مقدمة ومبحثين المبحث الأول سيتناول طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه تركيا قبل إحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والمبحث الثاني سيتناول سمات الموقف التركي من إحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. إما الخاتمة فستقدم عدة استنتاجات ورؤى مستقبلية.

**القسم الأول**

**اثر المتغيرات الدولية والإقليمية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي**

تسعى الوحدات السياسية الدولية (كالدول) إلى تحقيق الأهداف السياسية الخارجية لها، أو تطويرها أو الدفاع عنها لحماية مصالحها الوطنية، ويرجح أساتذة السياسة الدولية إن تلك الأهداف تقوم على عدة عناصر، وكما يذكرها الأستاذ سنايدر (Snyder) وهي[١]:

أ. غرض معين يعكس رغبة لتحقيق غاية معينة.
ب. علاقته مع أهداف أخرى، أو مع الإستراتيجية العامة لحكومة دولة ما.
ج. نتائج ينتظر إن تظهر بعد الوصول إليه.
د. وقت محدد لتنفيذه قد يطول أو يقصر.

وتتعرض عملية صنع القرار السياسي الخارجي إلى مجموعة من المتغيرات، وكما يحددها الأستاذ سنايدر وهي[٢]:

أ - البيئة الداخلية لصنع القرار وتشمل:-
١. البيئة غير الإنسانية.
٢. المجتمع.
٣. البيئة الإنسانية.
أ. الثقافية.
ب. السكان.
ب -الهيكل الاجتماعي والسلوك ويشمل:-
١. القاسم المشترك الرئيس.
توجهات القيم.

[١] **نقلاً عن د. مازن الرمضاني، دراسة نظرية في الاهداف السياسية الخارجية وتفاعلها، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد٣، المجلد الاول، بغداد، ١٩٧٧، ص ص ٢٥٧-٢٥٨.**

[٢] **نقلاً عن د. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٠، ص ص ١١٨-١١٩.**

٢. المشترك الدستوري.
النماذج.
٣. الخصائص الرئيسة للمنظمات الاجتماعية.
٤. دور الاختلافات والاختصاصات.
٥. الجماعات: الانواع والوظائف.
٦. العمليات الاجتماعية المناسبة.
أ. تكوين الرأي.
ب. المؤثرات الاجتماعية على البالغين.
جـ- المؤثرات السياسية.
د- عملية صنع القرار.
صناع القرار.
هـ- البيئة الخارجية لصنع القرار وتشمل:-
١. البيئة غير الانسانية.
٢. الثقافات الاخرى.
٣. المجتمعات الاخرى.
٤. المجتمعات المنظمة والموظفة كدول فعل الحكومة.

ونفهم مما ذكره الاستاذ سنايدر، ان صانع القراره من خلال إدراكه نوعين من المتغيرات وهي[٣]:

١. البيئة الداخلية:- هي كل ما يتعلق بتأثيرات المجتمع الداخلي، وسلوك الشعب، وعاداته، والاخلاق والمواقف، والقوة الوطنية، والاحزاب السياسية.
٢. البيئة الخارجية:- لها علاقة بالعوامل والظروف لما وراء حدود إقليم الدولة مثل افعال وردود الافعال الاخرى (صناع قراراتها)، والمجتمعات التي يعملون من اجلها.

وتبرز اهمية المتغيرات الخارجية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي بسبب ما تحمله تلك المتغيرات من عوامل البيئتين الاقليمية والدولية، وبكل ضغوطها ومؤثراتها من حيث تصنيف او اصطفاف القوى بين قوى مناصرة او معارضة او محايدة[٤].

ولقد استجدت على الصعيد الدولي في بداية عقد التسعينات عدة متغيرات دولية وإقليمية اثرت على صناعة القرار كعملية، ابرزها افول نجم الانظمة الشمولية، ودخول مبدأ الديمقراطية ميادين التطبيق العلمي، اتخاذها سبيلا مستحدثاً للتلويح بالتدخل الدولي، الامر الذي اخذ يفرض على صانع القرار ضغطاً مضافاً ساعة اتخاذه القرار، وتتجلى هذه المتغيرات الجديدة في دول الجنوب التي تعد المسرح الصعب لصناعة القرار بحكم توتر

[٣] المصدر نفسه، ص١١٩.
[٤] د. عبد القادر محمد فهمي، مجالات فكرية حول مفهوم الازمة، وطرائق ادراتها، مجلة العلوم السياسية، العدد٢٢، (بغداد، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)، ص ص ٧٦-٧٧.

متغيراته الداخلية والخارجية قياساً الى دول الشمال التي هي واقعة اصلاً في موقع المؤثر لا المتلقي للتأثير[٥].

**القسم الثاني**

**طبيعة السياسة الخارجية الامريكية تجاه تركيا قبل احداث ١١أيلول/سبتمبر ٢٠٠١**

تميز عقد التسعينات بأنه عقد امتاز بكون هيكل او بنية ما يسمى بالنظام الدولي الجديد انه نظام يقوم على الاحادية القطبية بعد غياب القطب السوفياتي، حيث اصبحت الولايات المتحدة الاميركية هي القطب الاعظم الوحيد والفاعل الاول والاهم في تحديد انماط التفاعلات السلوكية بين وحدات النظام وفي مسار سياساتها الخارجية[٦].

ولقد ظلت تركيا في منظور السياسة الخارجية الاميركية تشغل اهمية خاصة بموجب عدة اعتبارات لعل ابرزها:-

١. الموقع الجيوبوليتكي الهام لها، وكما يوضح د. (اورهان جوقينيين) رئيس معهد النظم والدراسات الاقتصادية والاستراتيجية في جامعة بيكلنت التركية حيث يقول (تقع تركيا في موقع جغرافي هام، حيث تلتقي اوربا وآسيا، ويمكنها انطلاقا من موقعها الجغرافي ان تضم كل صفات مناطق اوروبا، الشرق الاوسط، البلقان القوقاز، البحر الابيض المتوسط، البحر الاسود، حيث ان موقعها على مفترق طريق محور الشرق-الغرب- الشمال- الجنوب يعزز من اهمية تركيا الجيواستراتيجية كونها طريقاً طبيعية لنقل مصادر الطاقة الغنية من الشرق الاوسط الى المناطق الاوراسية واسواق اوروبا والعالم)[٧].

ولقد اشار المؤرخ الفرنسي(جان بول رو) الى اهمية تركيا قائلاً (لقد كان دور الاتراك اساسياً دائما في تاريخ البشرية، ولذلك فإنه من المستحيل تقريباً الحديث عن البشرية بدون الاشارة الى الاتراك، ويعود تاريخ الاتراك الى الفي عام مضت، ويمتد من المحيط الهادي الى البحر المتوسط، ومن بكين الى فينا والجزائر واوروبا)[٨].

٢. ادراك الولايات المتحدة الاميركية اندفاع تركيا ودعوتها الى وحدة العالم التركي الممتد من اسيا الوسطى وحتى البسفور، اذ ازدادت الدعوات التركية له خاصة بعد المتغيرات الاقليمية والدولية لعقد التسعينات، وبالرغم من هشاشة مقوماته وتباين الحياة وتنوع الجغرافيا فهو مشروع قومي اسيوي ربما يزداد الضرب على اوتاره في القرن القادم[٩].

---

[٥] د. هاني الياس خضر الحديثي، التعاون والصراع وعملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، حولية العلوم السياسية، العدد١، بغداد، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ايلول/سبتمبر ٢٠٠١، ص٨.

[٦] د. محسن سعد، المتغيرات الدولية الجديدة ومخاطرها على الامن القومي العربي، مجلة دراسات سياسية، العدد١، السنة الاولى، بغداد، قسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، ربيع ١٩٩٩، ص٥.

[٧] د. اورهان جوقينيين، اهداف تركيا الاستراتيجية والبعيدة، مجلة قضايا استراتيجية، العدد١٤، دمشق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، كانون الاول/ديسمبر، ٢٠٠٠، ص٢٠٠.

[٨] المصدر نفسه.

[٩] سيار الجميل، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الاوسط مفاهيم عصر قادم، (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط١، ١٩٩٧)، ص٦١.

وقد ايد هذه التصورات العديد من الباحثين مثل فولروكاندار، اذ يرون ان مستقبل المنطقة سيكون مرتبطاً بتركيا المنشئة للعلاقات الاجتماعية، وان المجتمع المعاصر تلعب فيه الثقافة دوراً غير مسبوق في تكوين العلاقات الاجتماعية والهويات[١٠].

٣. الاهمية الجيوسياسية لتركيا التي وظفها الغرب والولايات المتحدة الاميركية، والكيان الصهيوني لصالحهم في فترات زمنية سابقة، فالتاريخ القريب لازال يذكرنا بان الطائرات الاميركية الاسرائيلية التي شاركت في حربي ١٩٦٧، ١٩٧٣ مرت بترتيبات من خلال القوات الامريكية العديدة الموجودة فيها، اذ كانت تلك الاطراف تشترك في تحالف استراتيجي منذ مجيء كمال اتاتورك، وبسبب الحرب الباردة اصبحت تركيا عاملا مهما في الحلف الاطلسي (الناتو)، وكان هذا الحلف يحميها، بل يجبرها على القيام بما هو ضد التوجهات الطبيعية التي كان يفترض ان تتوجه بها تركيا الى العالم العربي والاسلامي[١١].

اضافة الى ذلك ترى تركيا ان مصلحتها الامنية والاقتصادية والسياسية تكمن في ارتباطها بالغرب لاعتبارات، اهمها رؤيتها ان العامل المؤثر والمهدد للامن القومي والتركي يأتي دائما من روسيا القيصرية ثم الاتحاد السوفياتي الاسبق وروسيا الاتحادية الحالية، ومن هنا فان انقاذ تركيا وحمايتها انما يتوفقان على ارتباطها بالمظلة الغربية التي يمكن ان تحميها من هذا التهديد الدائم[١٢].

ولقد ازدادت الاهمية العسكرية لتركيا في الاستراتيجية الاميركية بعد العدوان الاميركي الاطلسي على العراق في كانون الثاني/يناير عام١٩٩١ ومساعداتها الاستراتيجية التي تقدمها للولايات المتحدة وبريطانيا في ممارستها للحصار الجوي على منطقتي الحظر في الشمال والجنوب العراقي غنية على البيان كونها تمثل الجناح الجنوبي الشرقي لحلف الاطلسي، وللاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط سواء ما يتعلق منها (بالاحتواء المزدوج) للعراق وايران (مكافحة ما يسمى بالارهاب والاصولية الاسلامية) وكل ما ذكر مرتبطة بالاتفاق الموقع بين الولايات المتحدة الاميركية اسرائيل في الثامن والعشرين من نيسان/ابريل ١٩٩٦ في اطارالاتفاقيات الجديدة التي ترفع مستوى التعاون الاستراتيجي بينهما، وفيما يخص تركيا تؤكد بنود الاتفاق انشاء مخازن لذخائر واسلحة امريكية متطورة في المناطق الاستراتيجية المهمة بما يتيح القيام بعمليات عسكرية سريعة في المنطقة[١٣].

ولقد أطرت السياسة الخارجية الاميركية برؤى النخب السياسية تجاه تركيا، إذ تميزت تلك الرؤى بأنها مزدوجة النظرة، فمرة تنظر تلك النخب الى تركيا وتصور وكأن ليس لديها أي نوايا لاحتوائها وتوظيفها لصالح الاستراتيجية الاميركية، وتأكيداً لذلك يقول

---

[١٠] **حسن الحاج على احمد، حرب افغانستان التحول من الجيوستراتيجي الى الجيوثقافي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٨٧٦، السنة ٢٤، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شباط/فبراير ٢٠٠٢)، ص٢٣.**

[١١] **دربة عوني، حلقة نقاشية، عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، القاهرة، المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، ٢١ حزيران ١٩٩٧، ورد في مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٧، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)، ص٤٠.**

[١٢] **محمد وفاء حجازي، حلقة نقاشية، عملية صنع القرار والعلاقات العربية التركية، المصدر نفسه، ص٤٩.**

[١٣] **هيثم الكيلاني، تركيا والعرب، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد٦، (ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٦)، ص ص ٥١-٥٢؛ كذلك انظر: د. بكر مصباح تنيرة، الاتجاهات الجديدة للسياسة الامريكية في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد ١٠٦، (القاهرة، الامانة العامة لجماعة الدول العربية، مطابع جامعة الدول العربية، يونيو/حزيران ٢٠٠١)، ص٧٨.**

زبغينو بريجنسكي مستشار الامن القومي الامريكي (لكي ترفع الولايات المتحدة من شأن جنوب القوقاز ووسط آسيا عليها ان تحرص على عدم استبعاد تركيا، في الوقت الذي تستكشف فيها امكانية تحسين العلاقات الإيرانية،-الامريكية لانه اذا شعرت تركيا وكأنها منبوذ اوروبي، فسوف تصبح اكثر إسلامية، ويقل احتمال تعاونها مع الغرب في إدخال وسط آسيا في المجتمع الدولي، ومن ثم يجب على الولايات المتحدة ان تستخدم نفوذها في اوروبا لتشجيع انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي والمطالبة بمعاملة تركيا كدولة اوربية شريطة الا تنحى السياسة الداخلية التركية منحى إسلاميا قويا، وقد تعزز المشاورات المستمرة مع انقرة فيما يتعلق بحوض بحر قزوين ووسط آسيا، احساس تركيا بالشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، كما يجب على الولايات المتحدة ان تدعم المطامح التركية في ان يكون لها خط انابيب من باكو في اذربيجان الى سيهان على ساحلها المطل على البحر المتوسط باعتبارها منفذاً لاحتياطي الطاقة في بحر قزوين)[١٤].

وهناك رأي اخر مخالف لرأي بريجنسكي يرجح حصول نزاعات في المنطقة المارة بتركيا واهتمام الولايات المتحدة لترتيب الاوضاع الاقليمية والدولية في تلك المنطقة لصالح بقاء هيمنتها على العالم. وقد جسد هذا الراي في ما طرحه بيان مدير المخابرات الاميركية (CIA) امام لجنة شؤون المخابرات بمجلس الشيوخ الاميركي، والذي جاء تحت عنوان (التهديدات العالمية في عام ٢٠٠١ الامن القومي في عالم متغير) والذي القاه في السابع من شباط/فبراير عام ٢٠٠١. وفي الفقرة المتعلقة بمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز يقول البيان (ان هذه المنطقة من اكثر مناطق العالم التي من المحتمل ان تندلع بها النزاعات وانها قد اصبحت اكثر اهمية بالنسبة للولايات المتحدة، كما ان الموقع الاستراتيجي لهذه المنطقة والمنحصر بين روسيا وتركيا وايران وافغانستان والصين يجعل استقرار هذه البلاد حساساً بالنسبة لمستقبل المنطقة الاسيوية الاوروبية اوراسيا). واوضح البيان (ان الولايات المتحدة تساعد في انشاء خطوط الانابيب التي ستقل مصادر الطاقة من منطقة بحر قزوين الى الاسواق الغربية. ومن المتوقع انشاء خط انابيب يمر عبر كل من جورجيا واذربيجان وتتابع الشركات الغربية في انشاء خط انابيب غاز تحت بحر قزوين من تركمنستان ماراً باذربيجان وجورجيا ليصل الى تركيا)[١٥].

وقد ايد بريجنسكي ماذ كره بيانت مدير المخابرات المركزية (CIA) حول ترجيح احتمال تأجيج النزاعات والصراعات الداخلية في تركيا، اذ يقول (من المرجح ان التوترات الداخلية في كل من تركيا وايران تزداد سوءاً، وسوف تقلص كثيراً الدور الذي تستطيع هاتان الدولتان لعبه في مجال تثبيت الاستقرار في هذه المنطقة المتفجرة)[١٦].

ولقد وظف التحالف التركي-الاسرائيلي الذي توج بتوقيع الاتفاق العسكري بينهما في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦ بمباركة اميريكية، لان الولابات المتحدة ترى ان البعد الاسرائيلي في هذه العلاقة يمكن توظيفها لتطويق الدول العربية من خلال تحالف تركيا مع

---

[١٤] **د. محمد سعد ابو عامود، تحولات السياسة الامريكية تجاه ايران وتركيا وروسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد١٤٧، (القاهرة، كانون الثاني-يناير ٢٠٠٢)، ص٧٣.**

[١٥] **المصدر نفسه، ص ص ٧٤-٧٥.**

[١٦] **زبغنيوبريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى الاولية الامريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة امل الشرقي، (عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٩)، ص٧٣.**

اسرائيل لاسيما في ظل اندفاع المؤسسة العسكرية التركية للتعاون مع اسرائيل، والتي تعمل امريكا على دعم هذه المؤسسة، وبغض النظر عن انتهاكات القيم الديمقراطية، ومبادئ حقوق الانسان في تركيا[١٧].

وقد كشفت الولايات المتحدة الامريكية عن توجهاتها للفوز بتواجد الشركات الامريكية منافسة باي دور روسي في اسيا الوسطى عبر الباب التركي، حيث نظمت الوكالة الامريكية للتجارة والتنمية مؤتمراً عقد في استانبول في اواخر عام ١٩٩٨ من اجل البحث عن سبل تنمية دول اسيا الوسطى، وفي هذا المؤتمر قال وزير الطاقة الامريكي آنذاك (ان التنمية السريعة لموارد الطاقة الهائلة في منطقة بحر قزوين هو امر حيوي وهام لازدهار واستقرار منطقة اسيا الوسطى والقوقاز، ولدفع التطور الديمقراطي بهذه الدول)[١٨].

ولقد اقترح السيناتور بوب لفينسجتون رئيس لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ الامريكي عام ١٩٩٨ توفير اعتمادات من موازنة الدولة لمد خط انابيب النفط من باكو الى ميناء جيهان التركي، وهو المشروع المنافس لمشروع نقل النفط الاذربيجاني عبر اراضي واشنطن حيث تم تخصيص قرضاً قدره ٧٥٠٠ الف دولار لدراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع مد خط انابيب الغاز والنفط على قاع بحر قزوين. وهو المشروع الذي سيجعل تركمنستان في حال تنفيذه تستغني عن خدمات شركة غاز بروم الروسية لتصدير الغاز التركمنستاني الى الغرب. كما انه سيوفر كميات اضافية من النفط لتشغيل انبوب باكو-جيهان مؤمناً استرداد المبالغ المدفوعة لانشاء هذا الانبوب في اسرع وقت ممكن، كما سمحت الحكومة الامريكية لبنك الولايات المتحدة الامريكية للتصدير والاستيراد بتقديم مزيدٍ من القروض لتركمنستان لاستيراد مزيد من السلع والخدمات الامريكية. وبدأت الحكومة الامريكية في بحث طلب كازاخستان لتوفير التمويل اللازم لمد خط انابيب اخر على قاع بحر قزوين لنقل النفط الكازاخستاني الى باكو ليتنقل منها الى الميناء التركي عبر انبوب باكو-جيهان[١٩].

ولقد ظهرت التأثيرات الامريكية للنفاذ الى اسيا الوسطى عبر الباب التركي من خلال اعلان اذربيجان في ١٦ فبراير/شباط ١٩٩٩ انها ستطلب الانضمام الى حلف الناتو، كما انها ستسمح باقامة قاعدة اطلسية امريكية او تركية في اراضيها، وهو يعني عملياً امتدادا الحلف الى بحر قزوين، وبالتالي اعادة رسم الخريطة السياسية والتوازنات

---

[١٧] د. محمد سعد ابو عامود، تحولات السياسة الامريكية تجاه ايران وتركيا وروسيا، مصدر سابق، ص٧٥؛ كذلك انظر د. دهام محمود علي الجبوري، المؤسسة العسكرية التركية البنية والوظيفة، مجلة دراسات اجتماعية، العدد٦٥، النسة٢، (بغداد، قسم الدراسات الاجتماعية، بيت الحكمة، ٢٠٠٠)، ص١٠٣؛ كذلك انظر عبد الاله بلقزيز، حلقة نقاشية، التطورات الاخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٧٢، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٠١)، ص٤٧.

[١٨] المصدر نفسه، ص٧٦.

[١٩] المصدر نفسه، يشار ان تركيا نظمت قمة تركيا، جورجية، اذربيجانية في بداية شهر ايار/مايو ٢٠٠٢ في طرابزون، (شمال شرقي تركيا) افتتحها الرئيس التركي (احمد نجدت سيزر) لبحث مستقبل خط انابيب النفط تبليس-جيهان الذي يقدر تكاليف انشائه ٢,٨ مليار دولار بمعدل ٣,٩ مليار يورو ويبدأ من باكوويمر بجورجيا لينتهي في منطقة جيهان التركية في جنوب البلاد. وبدأت اعمال بناء الخط الذي يبلغ طوله ١٧٤٣ كم في النصف الثاني من عام ٢٠٠٢ وانتهت عام ٢٠٠٥ ويلقى المشروع دعم الولايات المتحدة، لان الخط يتفادى المرور في الاراضي الروية. لمزيد من التفاصيل انظر صحيفة الجمهورية، العدد ١٠٨٢٢، (بغداد، ٢ ايار ٢٠٠٢)، ص١١.

الاستراتيجية في المناطق المحيطة بالبحر من القوقاز الى الشرق الاوسط الامر الذي اثار المخاوف الروسية. فردت على ذلك بتزويد ارمينيا باسلحة حديثة وطورت برنامج تحديث السلاح الايراني الصاروخي والنووي وازدادت المخاوف الروسية من بدء خسارة مواقعها في اسيا الوسطى حين جددت اذربيجان رغبتها في الانضمام الى حلف الناتو، ورفضت اوزبكستان تحديد عضويتها في اسرة الدول المستقلة التابعة للهيمنة الروسية[٢٠].

**القسم الثالث**

**سمات الموقف التركي من احداث ١١ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١**

ولدت احداث ١١ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١ انعكاسات مهمة على الموقف التركي تجاه تلك الاحداث داخلياً واقليمياً ودولياً يمكن استعراض ابرزها:

**١. الانعكاسات على الوضع الداخلي التركي:**

وتنوعت في عدة اتجاهات وهي:

**أ. عدم الاستقرار الاجتماعي:**

وهي نتيجة نجمت عن احداث ١١ ايلول بسبب تواجد عدد من الاتراك اثناء الهجوم على برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك، اذ حاولت السلطات التركية الرسمية معرفة مصير ٢١٥ تركياً اعتبروا في عداد المفقودين. وقد اوضح (حسين ديربوز) الناطق باسم وزارة الخارجية التركية لوكالة الصحافة الفرنسية بعد خمسة ايام من تلك الاحداث قائلاً: (انه لم يتأكد لحد الان مقتل او اصابة أي مواطن تركي في الهجوم)[٢١].

**ب. عدم الاستقرار الاقتصادي:**

وتمثل في عدة مؤشرات[٢٢]:

**اولاً:** هبوط قيمة الليرة التركية الى مستوى قياسي، حيث سجلت مليوناً و٥٤٠ الف ليرة للدولار في السوق الفورية منذ ١٧ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١.

**ثانياً:** سبق وان عانت تركيا منذ شباط/فبراير ٢٠٠١ من كساد اقتصادي سببته ازمة مصرفية ادت الى فقدان الليرة التركية ٥٠% من قيمتها ورفعت معدلات التضخم.

**ثالثاً:** اضطرت تركيا في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ تعويم الليرة التركية والتخلي عن برنامج لتثبيت سعر العملة. وهو اهم ما تضمنه برنامج مكافحة التضخم الذي كان يدعمه صندوق النقد الدولي من قبل.

**رابعاً:** اعرب مسؤولون اتراك عن مخاوفهم من ان يلحق نتائج هجمات ١١ ايلول على الولايات المتحدة ضرراً بالاقتصاد التركي كما فعل الحصار الجائر والظالم على العراق التي سبب ضرراً فادحاً باقتصاد تركيا يقدر بنحو ٣٥ مليار دولار منذ عام ١٩٩٠.

وقد صرح (كمال درويش) وزير الاقتصاد التركي قائلاً: (ان الازمة التي اعقبت هجمات الثلاثاء على الولايات المتحدة تبرز الاهمية الاستراتيجية لتركيا في الشرق الاوسط وانه ينبغي للحلفاء ان يفكروا في الثمن الذي ستدفعه انقرة بالمقابل).

---

[٢٠] **المصدر نفسه، ص٧٧.**

[٢١] **صحيفة بابل، العدد ٣١٤٦، (بغداد ١٦ ايلول ٢٠٠١)، ص٦.**

[٢٢] **صحيفة بابل، العدد ٣١٤٨، (بغداد ١٨ ايلول ٢٠٠١)، ص٧.**

واضاف درويش: (ان تركيا ستحتاج بعض الوقت للحصول على تمويل اجنبي جديد من مصادر من القطاع الخاص، وهو ما ينص عليه برنامج صندوق النقد. وانه قد يتم تأجيل اصدار السندات الاوروبية الذي كان مقرراً في ايلول/سبتمبر ٢٠٠١) الا ان درويش قال: (ان تركيا تمكنت من تأجيل سداد جزء من مبلغ خمسة مليارات دولار يستحق لصندوق النقد العام المقبل. وان انقرة ناقشت الامر مع الصندوق).

**خامساً:** تجتهد انقرة في تنفيذ برنامج جديد يدعمه صندوق النقد الدولي بقروض حجمها ١٥,٣٧ مليار دولار.

**ج.** النفور الشعبي التركي ضد السياسات الامريكية:

تصاعد النفور الشعبي ضد نوايا امريكا للعدوان على افغانستان وعلى الدول العربية والاسلامية، وامكانية مشاركة تركيا في تنفيذ اولويات السياسة الخارجية الامريكية في هذا المجال وتمثل في عدة مناسبات وابرزها:

**اولاً:** تلقت السفارة الافغانية في تركيا اتصالات عديدة يومياً من اتراك يريدون القتال الى جانب الشعب الافغاني في حال رد امريكي على احداث ١١ ايلول/سبتمبر، حسب ما اعلنته مسؤولة في الممثلية الدبلوماسية الافغانية لوكالة الصحافة الفرنسية. وقالت بعد ان تلقت اتصالاً بحضور مراسل الصحافة الفرنسية: (اننا نتلقى اتصالات عديدة يومياً من اشخاص يريدون التوجه الى افغانستان وحمل السلاح ضد الامريكيين لمساعدة الشعب الافغاني). وشرحت عبر الهاتف ان السفارة لا يمكنها المساعدة للتوجه الى افغانستان لكنها تعطي معلومات حول سبل الذهاب الى هناك. وقد قاتل الاتراك سابقاً الى جانب مسلمي البوسنة المقاتلين الشيشان بتشجيع احياناً من الاوساط الاسلامية وجمعياتها في تركيا[٢٣].

**ثانياً:** افادت وكالة انباء الاناضول عن اعتقال ٨ ناشطين اسلاميين في منظمة راديكالية غير مشروعة تدعى (سلام توحيد) في (بروسا) وذلك لقيامهم بتنظيم تظاهرة للتنديد بالغارات الامريكية على افغانستان[٢٤].

**ثالثاً:** قدم (١١١) نائباً تركياً للمحكمة الدستورية بتعليق مرسوم برلماني يسمح بمشاركة جنودٍ اتراك في العدوان العسكري الامريكي على افغانستان ومن ثم تم الغاؤه. وذكرت وكالة الصحافة الفرنسية ان هذا الطلب الذي وقعه نواب من ائتلاف الوسط اليمين قد قدم رداً على تبني البرلمان التركي في العاشر من تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٠١ مرسوماً يسمح للحكومة بارسال قوات الى الخارج وايواء قوات اجنبية في اطار العملية التي تقودها امريكا[٢٥].

وقد برز النواب الاتراك بعدم مشروعية ارسال ٩٠ رجلاً من القوات المسلحة التركية الى افغانستان بطلب من امريكا بموجب ما يلي[٢٦]:

-ان ارسال جنود للمشاركة في العدوان ضد افغانستان يشكل اعلان حرب يجب التصويت عليه من البرلمان بموجب مواد الدستور.

---

[٢٣] **صحيفة بابل، العدد ٣١٤٩، (بغداد ١٩ ايلول ٢٠٠١)، ص٨.**

[٢٤] **صحيفة بابل، العدد ٣١٧٧، (بغداد ٢٢ تشرين الاول ٢٠٠١)، ص١.**

[٢٥] **صحيفة الجمهورية، العدد ١٠٦٧٧، (بغداد، ٨ تشرين الثاني ٢٠٠١)، ص١.**

[٢٦] **المصدر نفسه.**

-اعلان الحرب يجب ان يوافق عليه رئيس الدولة في مرحلة لاحقة.
-ان المرسوم الذي يسمح بارسال جنود اتراك كان يفترض ان يكون مرتبطاً بوقت محدد. ويشار ان استطلاعات الرأي تشير الى نحو ٨٠% من الاتراك يعارضون مشاركة الجيش التركي في العدوان على افغانستان[٢٧].

**د. اتجاهات الموقف الرسمي التركي:**

تناغم الموقف الرسمي التركي سواء كان من السياسيين او العسكريين الاتراك لدعم توجهات الحملة الامريكية لمكافحة ما يسمى (بالارهاب الدولي) بعد احداث ١١ ايلول /سبتمبر ٢٠٠١، وتمثل بالخطوات التالية:

**اولاً:** ادلى وزير الخارجية التركي (اسماعيل جيم) يوم الخميس ١٤ ايلول ٢٠٠١ قائلاً: (ان تركيا سوف تعمل كل ما بوسعها لتقديم المساعدة الى حيلفتها الولايات المتحدة لمعاقبة من كانوا السبب في الهجمات التدميرية في نيويورك وواشنطن)[٢٨].

**ثانياً:** صرح مسؤول في وزارة الدفاع التركية يوم الجمعة ١٤ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١ قائلاً: (ان تركيا وضعت قواتها المسلحة في اشد حالات التأهب في الوقت الذي يستعد فيه البلد من خطر الهجمات الامريكية المحتملة على مدنها). واضاف المسؤول نفسه: (نحن في اشد حالات التأهب، وقد الغينا كل الاجازات، وان جيشنا مستعد لكل انواع العمليات)[٢٩].

**ثالثاً:** قال مجلس الأمن الوطني التركي الذي يضم مجاميع رفيعة المستوى من قادة عسكريين وسياسيين مدنيين الذي شكلته القوة العسكرية بعد أخر انقلاب لها على السلطة عام ١٩٨٠ (ان تركيا ستوسع دعمها لأي جهد من أي نوع كان شريطة إن لا يضر بمصالح البلاد الدولية)[٣٠].

**رابعاً:** اقترح بولند اجاويد رئيس الوزراء التركي فتح المجال الجوي التركي والقواعد التركية امام الطائرات الأمريكية. وقال اجاويد بعد اجتماع لمجلس الامن التركي عقد في ٢٩ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١ قائلاً: (ان نظام طالبان الحاكم في افغانستان يجب التخلص منه ان نظام طالبان في افغانستان يفرض تهديده جدياً على العالم اجمع، وان العمليات بدأت للاطاحة به يجب ان تستمر الى ان يتم تغيير هذا النظام هناك)[٣١].

**خامساً:** اعلن رئيس الوزراء التركي بولند اجاويد في الثاني من تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٠١ ان تركيا الدولة المسلمة الوحيدة في حلف الشمال الاطلسي وافقت على خطة لتقديم مساهمة في العملية الامريكية في افغانستان، وقد اورد بيان صادر عن المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء التركي ان وحدة خاصة سترسل من ٩٠ رجلاً الى افغانستان، ومن ضمن واجباتها مراقبة القتال، واعطاء ارشادات للتحالف الشمالي،

---

[٢٧] **المصدر نفسه.**
[٢٨] **صحيفة بابل، العدد ٣١٤٥، (بغداد ١٥ ايلول ٢٠٠١)، ص٧.**
[٢٩] **المصدر نفسه.**
[٣٠] **صحيفة بابل، العدد ٣١٥٨، بغداد ٣٠ أيلول ٢٠٠١، ص٤.**
[٣١] **المصدر نفسه.**

ومساندة المهمات الإنسانية، وحماية المدنيين، والمساعدة في اجلاء المدنيين اذا لزم الامر[٣٢].

**٢. الانعكاسات الإقليمية:**

ان مشاركة تركيا في دعم الولايات المتحدة الأمريكية بعد احداث ١١ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١ لا يحمل انعكاسات داخلية على الوضع الداخلي التركي فحسب، بل ان له انعكاسات اقليمية خطيرة وخاصة على نطاق الوطن العربي، ويمكن تأشير ابرزها وكما يلي:

أ. تداولت الأوساط السياسية التركية انباء مفادها ان انقرة بدأت فعلاً برسم سيناريوهات مستقبلية لمنطقة شمالي العراق، تحسباً من ان تطال الحرب جارتها الجنوبية، ووسط مخاوف تركية من انتقال الحرب من افغانستان الى العراق[٣٣].

ب. نقل الجيش التركي قوات اضافية الى حدود تركيا الجنوبية المجاورة للعراق، وتم انشاء معسكرات لاستيعاب حشود اضافية، وارسلت طائرات استكشافية بجانب تحليق المروحيات التركية فوق المناطق الشمالية من العراق[٣٤].

ج. روجت اوساط تركية تصورات تركز على محاولة تركيا بسط سيادتها على شمالي العراق. بقبول تغاضٍ غربي، وهي تحاول الحفاظ على الامر الواقع وهي لا تخشى شيئاً كخشيتها من كيان كردي يقع على حدودها اذ انه سيشكل حافزاً لاكراد تركيا للقيام بناشطات جديدة[٣٥].

د. بحث الاتراك مع الحكومة الامريكية تقديرات المراقبين ترك شمالي العراق تحت السيطرة عند زيارة اسماعيل جيم وزير خارجية تركيا الى واشنطن في تشرين الاول ٢٠٠١[٣٦].

ه. سعى وزير الخارجية الامريكي (كولن باول) في اطار زيارة لتركيا في الخامس من كانون الاول ٢٠٠١ دامت ٢٤ ساعة الى تهدئة مخاوف تركيا بشأن امكانية توجيه ضربات ضد العراق مؤكداً في الوقت نفسه ان الولايات المتحدة لم تتخذ أي قرار بهذا الشأن بعد[٣٧].

**٣. الانعكاسات الدولية**

أ. تزعمت تركيا بمبادرة وزير خارجيتها إسماعيل جيم بمبادرة عقد اجتماع في استانبول بين وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي في شباط/فبراير ٢٠٠٢ للتفكير في التقارب بين العالمين المسيحي والإسلامي اثر

---

[٣٢] **صحيفة بابل، العدد ٣١٨٧، بغداد ٣ تشرين الأول ٢٠٠١، ص٨. يشار إن الحكومة التركية شاركت في موجة التنديد العالمية بما جرى يوم ١١ أيلول/سبتمبر وعدته (بأنه ضد الحرية والديمقراطية). وأعلن رئيس الوزراء التركي استعداد بلاده لتقديم كل العون اللازم للولايات المتحدة في حملتها من اجل محاربة ما تسميه أمريكا (الإرهاب) فقد أعلن انه (من الظلم ربط الإرهاب بالعالم الإسلامي فلكل دين ابتاع ومتطرفون ومتعصبون). لمزيد من المعلومات انظر أبو بكر الدسوقي، أمريكا والإرهاب الحدث والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد١٤٦، (القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١)، ص١٠٠.**

[٣٣] **صحيفة بابل، العدد ٣١٧٨، (بغداد ٢٣ تشرين الأول ٢٠٠١)، ص٣.**

[٣٤] **المصدر نفسه.**

[٣٥] **المصدر نفسه.**

[٣٦] **المصدر نفسه.**

[٣٧] **صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٨٤٠٩، كانون الأول ٢٠٠١، ص٤.**

هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وتأتي اجتماعات المنتدى بعنوان (البعد السياسي للحضارة والتناغم) ليكون جسراً بين ثقافتين كما صورتها الأوساط السياسية التركية[٣٨].

ب. نظمت تركيا قمة تركية جورجية أذربيجانية في بداية أيار/مايو ٢٠٠٢ حيث صرح الرئيس التركي احمد نجدت سيزر من خلال وكالة الأناضول التركية للإنباء إن جدول إعمال القمة التي جمعته مع نظيرته الأذربيجاني حيدر علييف والجورجي ادوارد شيفنادزه سيتمحور على التعاون في (مكافحة الإرهاب) في ضوء الظروف الجديدة الناجمة عن ١١ أيلول وقال: (إن الأولوية لدولنا الثلاث هي إقرار الأمن والاستقرار في المنطقة الجغرافية التي نتقاسمها)[٣٩].

**الخاتمة**

لقد توصل البحث إلى عدة استنتاجات مهمة يمكن استعراض أبرزها:

١. تتعرض عملية صنع القرار السياسي الخارجي إلى جملة من المتغيرات منها داخلية وخارجية، وقد تكون العوامل الخارجية أكثر تأثيراً من العوامل الداخلية بسبب تعقيدات محيط السياسة الدولية وعدم وضوح حجم القوى المناصرة والمعارضة والمحايدة لعملية صنع القرار السياسي الخارجي.

٢. قد تشجع العوامل الداخلية المؤثرة على عملية صنع القرار السياسي الخارجي من تأثير العوامل الخارجية لاسيما إذا كانت البيئة الداخلية متنوعة الأطياف والتيارات السياسية، المختلفة العقائد والولاءات، فضلاً عن انتشار عوامل التقاطع السياسي بين مرتكزات البيئة الداخلية والتمهيد لأي حالة توتر أو أزمة داخلية تكون عاملاً مساعداً لفرض العوامل الخارجية من تأثيرها على عملية صنع القرار السياسي الخارجي.

٣. لم تكن تركيا معزولة عن حالة الصراع في السياسة الدولية وسعي الإطراف الدولية المؤثرة لتوظيفها لخدمة السياسة الخارجية لها ويبرز لنا دور الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك. إذ طرحت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها قبل إحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ على تركيا كعامل خارجي مؤثر على عملية صنع القرار السياسي الخارجي بأساليب تنوعت بين الترهيب والترغيب.

٤. شجعت الرغبات التركية لتكون تحت مظلة غربية، وسعيها لتحقيق بعض آمالها الإقليمية منها دعوتها إلى وحدة العالم التركي للدول التي تحوي جاليات تركية

[٣٨] صحيفة بابل، العدد ٣٢٦٣، بغداد ١١ شباط ٢٠٠٢، ص٧.
[٣٩] صحيفة الجمهورية، العدد ١٠٨٢٢، مصدر سابق، ص١١.

وتتكلم الأم ولها حنين بإحياء التيار الطوراني بتشجيع تركي واضح وخاصة في محيط آسيا الوسطى من الباب التركي ليفتح لها الطريق للهيمنة على موارد تلك المنطقة.

٥. سعى الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية تشجيع تركيا على توسيع مديات التعامل مع الكيان الصهيوني، والمحافظة على موقعها الجيو استراتيجي واستثماره ليكونوا محطة لوجستية للتموين والنقل بما يتيح استثمارها في أي عمليات حربية ضد دول المنطقة.

٦. دفع تركيا بتشجيع أمريكي في عمليات المنافسة مع روسيا الاتحادية للاستحواذ على مشاريع إنشاء مد خطوط نقل البترول من أقصى آسيا الوسطى إلى الموانئ التركية منفذ للنفط يخدم المصالح الأمريكية والغربية.

٧. تنوعت تأثيرات إحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على تركيا إذ توزع ذلك على الانعكاسات داخل الساحة التركية ومحيطها الإقليمي والدولي.

٨. لم تسحب تركيا حالة الغضب الشعبي تجاه اندفاعها للوقوف مع الولايات المتحدة الأمريكية في حملتها لمكافحة ما يسمى (بالإرهاب الدولي)، فضلاً عن تعميق حالة التدهور الاقتصادي الذي أصاب اقتصادها في ظل تدني مرتكزاته البنيوية مع استمرار الحصار الجائر على العراق منذ عام ١٩٩٠.

٩. أصاب الساحة السياسية التركية نوع من عدم الاستقرار السياسي بسبب تشكيك عدة نواب أتراك من فعالية مشاركة تركيا في أي مجهود عسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية.

١٠. إن المستقبل يمكن إن يرسم طبيعة السياسة الخارجية التركية تجاه الوطن العربي ما دامت تركيا تحسم علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتفاق العسكري التركي الصهيوني له ما يؤيده داخل المؤسسة العسكرية التركية. لذلك من الممكن القول إن صانع القرار السياسي الخارجي التركي عليه إن يعيد النظر في مشاركته مع الولايات المتحدة الأمريكية في حملتها الدولية بعد إحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ليضع الباب مفتوحاً لتركيا في ترتيب سياستها الخارجية بما لا يضر علاقاتها مع الدول الغربية المجاورة لها (سوريا والعراق) والوطن العربي بصورة عامة.